الأمم المتحدة

A/63/821

الجمعية العامة

Distr.: General
16 April 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٤٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن الإصلاحات الرامية إلى إعادة إحياء القرى في تركمانستان (انظر المرفق).

وسأكون ممتنة لو تفضلتم بتعميم المعلومات المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة تحت البند ٤٩، ''التنمية المستدامة''.

(توقيع) أكسلطان **أتايفا**

الممثلة الدائمة

290409 290409 09-30494 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

الإصلاحات الرامية إلى إعادة إحياء القرى في تركمانستان

يتجلى أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الحكومية في تقوية اقتصاد تركمانستان وتعزيز رفاه الشعب التركماني. وفي عام ٢٠٠٩، خصص ما يزيد على ١٩ تريليون مانات لتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، أي بزيادة نسبتها ٤٢,٨ في المائة عن مخصصات عام ٢٠٠٨.

وتمثل الزراعة المجال الرئيسي للعمالة في تركمانستان. ويتوقف النجاح في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية – السياسية المخطط لها وإجراء تحسينات هامة فيما يتمتع به الشعب من رفاه على عمق وفعالية الإصلاحات في المناطق الريفية. ويرتبط هذا الجانب من الاقتصاد الوطني أيضا بوجود شروط مناخية مؤاتية للإنتاج الزراعي، وبتوافر الأراضي، وبالسمات الديموغرافية، حيث أن أكثر من نصف سكان تركمانستان (٥٧,٩ في المائة) يعيشون في المناطق الريفية. وقد خضع القطاع الزراعي من الاقتصاد لإعادة تنظيم جذرية وألغي نظام المزارع الجماعية (الكلخوزات) ومزارع الدولة (السوفخوزات) منذ منتصف عام ١٩٩٥. وركزت عملية الإصلاح على نقل الأراضي للاستخدام الخاص والتأجير الطويل الأجل وتوسيع حجم الملكيات الخاصة من قطع الأراضي. وانتشرت المزارع الفلاّحية الفردية، وأسست جمعيات فلاّحية تضم عدة مزارع.

وفي الفترة الأخيرة، ازدادت العمالة بصورة كبيرة في عدد من القطاعات التي تؤدي دورا رئيسيا في تقدم التنمية الاقتصادية في البلاد. وازداد عدد العاملين في قطاع الصناعة بصورة ملموسة (بمقدار ١,٨ ضعف) وطرأ تغير عميق على نمط العمالة، فازداد عدد العاملين في التصنيع، وبالتالي انخفض مستوى العمالة في قطاع السلع الأساسية. ومنذ عام ١٩٩٣، توفر تركمانستان الغاز والكهرباء والماء والملح والخدمات الطبية لمواطنيها مجانا، وتمنحهم فرصة تلقي التعليم الثانوي والعالي بالمجان.

كذلك اتخذت الحكومة خطوات لتنشيط الإنتاج الزراعي الخاص. ويُمنح المزارعون قروضا بشروط تفضيلية بسعر فائدة قدره ١ في المائة، كما يحظون بمعاملة تفضيلية على المستوى الضريبي، وتغطي الدولة نصف ما ينفقونه على الخدمات التقنية. كذلك ألغيت الضرائب على الماشية والدواجن وعلى قطع الأراضي الثابتة للقطاع الخاص والمنشآت المشيدة على تلك الأراضي.

وبدأت عملية إصلاح جذري لنظام الضمان الاجتماعي بهدف تعزيز الدعم الموجّه المقدم للسكان. واعتمد قانون جديد للضمان الاجتماعي في تركمانستان، مما أدى إلى تغييرات هامة في النهج المتبع في حساب المعاشات التقاعدية والاستحقاقات التي تقدمها الدولة. ويركز هذا القانون بصورة خاصة على تدابير لحماية الأمومة والطفولة، تشمل المناطق الريفية، كما يتضمن أنواعا جديدة من الاستحقاقات المدفوعة للجميع أيا كان حجم الدخل. ونظرا للحاجة الملحة والأهمية الاستثنائية التي يكتسيها إصلاح قطاع الزراعة في الارتقاء بالزراعة إلى مستوى متقدم، فقد وضعت في آذار/مارس ٢٠٠٧ استراتيجية جديدة للإصلاح الجذري في هذا القطاع الهام، وأرسيت الأسس الاقتصادية والقانونية والتنظيمية لإصلاح المجمع الزراعي – الصناعي للبلد، واعتمدت قوانين بشأن جمعيات الفلاحين والمزارع الفلاحية الفردية والأرشين (رؤساء الحكومات المحلية) بهدف تحسين العلاقات بين العاملين وأرباب العمل في المناطق الريفية وتعزيز نظام مدفوعات الدولة للمزارعين.

وقد ساعدت الخطوات التي اتخذتها الحكومة على تنشيط الزراعة وزيادة الإنتاج في القطاع. ففي عام ٢٠٠٧، ساهمت في الإنتاج الزراعي ٥٨٨ جمعية فلاحية و ٧٠٠ ١ مزرعة فلاحية فردية و ٠٠٠ ٦٠٠ ٧١٤ قطعة أرض شخصية مملوكة للأسر. وتم تأجير قرابة ٨٨,٢ في المائة من مجموع الأراضي الزراعية المروية في تركمانستان. ووصل عدد المستأجرين من منتجي الغلال إلى ٩٠٠ ٤٤٣ مستأجر، في حين بلغ عد المستأجرين العاملين في تربية الحيوانات ٣٠٠ ٢٣ مستأجر. وبلغ الناتج الزراعي الإجمالي ٣١,٩ تريليون مانات في عام ٢٠٠٧، أي بزيادة ١٩ في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

ويهدف البرنامج الرئاسي الوطني الواسع النطاق للارتقاء بالشروط الاجتماعية وشروط المعيشة في القرى والبلدات والمدن والمقاطعات ومراكز المقاطعات في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠ إلى إنشاء هياكل أساسية اجتماعية – اقتصادية في المناطق الريفية.

وهذا البرنامج هو برنامج طويل الأجل ينفذ على مراحل ويغطي ثلاث فترات: الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، والفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، والفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. وسوف يخصص ما يقرب من ٤ بلايين دولار أمريكي من ميزانية الدولة للمرحلة الأولى وحدها.

ويشمل البرنامج جميع مجالات التنمية الاقتصادية وهي: التعليم والرعاية الصحية ومدارس التمريض والثقافة والرياضة. وهو يوفر الموارد لإنشاء هياكل أساسية اجتماعية – اقتصادية حديثة في الأقاليم تطال المجالات الأساسية التالية: تشييد المستشفيات، والمنازل، والمراكز الصحية، والمدارس ومدارس التمريض المجهزة بمعدات متعددة الوسائط، والمكتبات،

والمراكز الثقافية، والمدارس والمنشآت الرياضية، وشبكات المياه ونظم الصرف الصحي، والآبار، والطرق السريعة، وخطوط نقل الغاز، وخطوط الكهرباء والمنشآت الكهربائية، وإنشاء نظام للاتصالات، وتشييد المنازل. وسوف تشيد منازل مريحة على مساحة تبلغ ٥ ٢٢٢ ٤٠٠ كيلومتر مربع في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠.

وقد شيدت في جميع الولايات مراكز حديثة للتشخيص الطبي وجهزت بأحدث المعدات ووضعت قيد التشغيل. وفي عام ٢٠٠٧، وقع رئيس تركمانستان قرارا بتشييد مراكز لصحة الأم والطفل في جميع الولايات. وبدأ تشغيل تلك المراكز في ولايتين من الولايات الخمس.

ويجري حاليا تنفيذ برنامج واسع النطاق لتشييد المنازل في تركمانستان، يشمل المستوطنات القروية. وتنقل ملكية منازل مريحة وحسنة التصميم إلى المواطنين بشروط تفضيلية تتمثل في قرض مدته ٣٠ سنة وتتكفل إحدى المنظمات بتسديد جزء من كلفة المترل.

وجرى تشكيل مقاطعات جديدة في إطار البرنامج الوطني، كما أدخلت تحسينات على مرافق المقاطعات القائمة. وتولت شركات من القطاعات الأساسية في الاقتصاد تشييد أكثر من ٤٠ منشأة اقتصادية – اجتماعية في تلك المقاطعات وهي: مراكز ثقافية، ومقسم هاتفي مزود بخدمات برقية، ومعدات للدخول إلى الإنترنت ومعدات للاتصالات المتنقلة، وسوق ومركز للتسوق، ومنازل، ومدارس، ومراكز صحية مزودة بأحدث المعدات الطبية، ومستشفيات. ويجري إنشاء هياكل أساسية اجتماعية وهندسية حديثة في المقاطعات الجديدة.

وفي عام ٢٠٠٨، حُصد ما يقارب مليون طن من الحبوب وأكثر من مليون طن من القطن، ووضعت ترتيبات لتسديد مقابل المحصول للمزارعين. وأنجز عمل كثير على صعيد إدارة الأراضي والموارد المائية، وإدخال التقنيات الزراعية المتقدمة، وتحديث هياكل الإنتاج الأساسية في قطاع الأغذية. ومن خلال الدعم الموجه نحو شركات الدولة وشركات القطاع الخاص في ميدان تجهيز المنتجات الزراعية وصناعة الأغذية، تتاح للمستهلكين اليوم مجموعة وافرة من الأغذية المنتجة محليا التي تتميز بتنوعها وجودتها وثمنها المعقول.

وازداد ناتج جميع أنواع المنتجات الزراعية تقريبا في تركمانستان بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وكان لذلك أثر إيجابي على الحالة المالية للقطاع.

ويولى انتباه خاص لتحسين خصوبة الأراضي ومردود الغلال بهدف زيادة حجم الناتج الزراعي، وتتبع في ذلك طرق عديدة من بينها تطبيق تناوب المحاصيل بناء على نصائح الخبراء، واستخدام البذار الرفيعة المستوى والتكنولوجيا الأحيائية، والتخصص الإقليمي

المماشي للمناخ. ويجري عمل مكثف لكفالة الاستخدام السليم للمواد الكيميائية في الصناعات الزراعية، وتحسين حالة الأراضي المستصلحة، وإدارة الموارد المائية، واستخدام الري بالتنقيط، وتحسين استخدام الانتقاء والتوالد في ميدان تربية الحيوانات.

واليوم تطالب حكومة تركمانستان باتباع نهج علمي حازم وأكثر مسؤولية في معالجة قضايا من قبيل انتقال القطاع إلى تطبيق مبادئ السوق، وتنمية المشاريع الريفية الخاصة، وإنشاء أعمال فردية صغيرة ومتوسطة الحجم تعمل في مجالات إنتاج المنتجات الزراعية وتجميعها وتجهيزها وتخزينها ونقلها وبيعها. ويستدعي توفير منتجات زراعية عالية الجودة تحديث الشركات القائمة في ميدان صناعة الأغذية وتشييد مصاعد جديدة للحبوب ومجمعات للمطاحن. وثمة حاجة لمعالجة المسائل المتعلقة بافتتاح محلات تختص ببيع المعدات الزراعية وقطع غيارها في الولايات.

وللعلوم دور أساسي في القطاع الزراعي، كما ينبغي أن يكون لها أثر ملموس على تنمية المناطق الريفية. وسوف تقام مراكز المعلومات والمراكز العملية المختصة ومحطات التوالد والمختبرات البيولوجية في كل ولاية كي تضطلع بدراسة التجارب العالمية وتعميمها، وإجراء البحوث العلمية وتنظيم حلقات العمل العملية. وفيما يتعلق بتدريب خبراء زراعيين مؤهلين، سوف يفتتح معهد زراعي في ولاية داشوغوز، بالإضافة إلى مدارس مهنية تقنية وجميع أنواع المراكز التعليمية في المقاطعات، علاوة على الجامعة الزراعية الموجودة حاليا في عشق أباد.

ويعد توفير شروط العيش والعمل الكريمين شرطا أساسيا لنجاح جميع الإصلاحات المخطط لها، لا سيما في ميدان الزراعة. وما من شك في أن مجموعة التدابير التي تتخذها حكومة تركمانستان لتحفيز الإنتاج الزراعي سوف تساعد على تعزيز أنشطة الأعمال وسوف تؤدي لاحقا إلى تقوية الاستقلال الغذائي للبلاد.